مجلة الآداب، م٢٦ ، ع٣ ، ص ص١٢٣- ١٤٢ ، جامعة الملك سعود، الرياض (٢٠١٤م/١٤٣٥هـ)

تداخُل المعنى الوظيفي في الجملة عند النُّحاة
الجملتين البدليّة والتفسيريّة أنموذجاً

يوسف بن محمود فجّال

الأستاذ في النحو والصرف، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض

قدم للنشر في ١/ ١٠/ ١٤٣٤هـ، وقبل في ١٦/ ١/ ١٤٣٥هـ

الكلمات المفتاحية: المعنى الوظيفي، الوظيفيّة، التداخل، الجملة البدلية، الجملة التفسيرية.

ملخص البحث: منذ بدء التأليف النّحوي والنحاة لم يألوا جهدًا في بيان الوظائف النّحوية، وما يُحدّد هذه الوظائف من عناصر لغويّة، محاولين في ذلك أن يَفْصِلوا الباب النحويّ عما يُشَاكله أو يُشابهه، فبيّنوا في كل باب المعاني المحدِّدة لوظيفة الكلمة في نظامها اللغوي، والمباني الصالحة للتعبير عن هذه الأبواب. هذه الدراسة مراجعة لجهود النحويين حول المعنى الوظيفي، بيَّنتْ التداخل في الوظائف النحويّة الذي لم يَسْلم منه النّحاة مع ما بذلوه من جُهود في الاحتراز من ذلك، وقد كان الحديث عن الجملتين البدليّة والتفسيريّة أنموذجاً جليًّا لتوضيح هذه الظاهرة، وقد عرض البحث لجهود النحاة واللغويين المحدثين في المعنى الوظيفي، ثم بيّن البحث لمعنى التداخل في المعنى الوظيفي، والمعاني المحدِّدة لإعراب الجملة عند القدامى والمحدثين، ثم تلا ذلك بيان التداخل الحاصل بين الجملتين البدليّة والتفسيريّة من خلال ذكر الأنماط المكوّنة لكلا الوظيفتين، وحصر أوجه التداخل بينهما، كما فرّق البحث بين التداخل والتعدد في المعنى الوظيفي.

لم يألُ النحاةُ جهداً في جمع اللغة وتصنيفها في أبواب متفرقة بحسب وظائفها، فلو تصفحنا أيّ كتاب نحويّ مذ استقر النحو علماً مكتمل الأركان لوجدناه ذا أبواب وفصول وأقسام، ويتخلّل ذلك شواهد وأمثلة توضّح كلّ دقيقة من دقائق هذا العلم.

وبالتدقيق في تصنيف النُّحاة لمسائل هذا العلم نجدهم يخصّون كلّ وظيفة نحويّة بباب مستقل، ويتضمن هذا التقسيم وصفاً دقيقاً لكل ما يدخل في هذا الباب وما يخرج منه، حتى ليكاد يُخيّل إليك أنْ لا مَزيد لما قالوه، ولا جدوى مما سيُكتبُ بعده ، فإذا بدؤوا بالباب النحويّ - كالمبتدأ مثلاً - بينوا حدَّه وما يدخل في حَدّه وما يخرج منه، ثم بيّنوا أنواعه، وشروطه، ويمتد الوصف ليبيّنوا الصورة الأصليّة وما يطرأُ عليها من تغيير،من تقديم أو تأخير، وإضمار أو حذف، وما قِيس على ذلك وما نَدُر وما قلّوما شذ وما امتنع، وغير ذلك. وهم في كلّ ذلك يحاولون أن يَفْصِلوا الباب النحويّ عما يُشَاكله أو يُشابهه أو يُوهم الأمر ذلك، فبيّنوا في كل باب المعاني المحدِّدة لإعراب الكلمة في نظامها اللغوي، والمباني الصالحة للتعبير عن هذه الأبواب. دراستي هذه مراجعة لجهود النحويين حول المعنى الوظيفي، أردتُمن

خلالها بيان التداخل في الوظائف النحويّة الذي لم يَسْلم منه النّحاة مع ما بذلوه من جُهود في الاحتراز من ذلك، وقد خصَّصْتُ الحديث عن الجملتين البدليّة والتفسيريّة، أنموذجاً جليًّا لتوضيح هذه الظاهرة.

وبادئ بدئ بينت قَصدي في (تداخل المعنى الوظيفي)، فعرّفت كلَّ مصطلح من هذه المصطلحات بما يوضح المراد منه، ثم تحدثت عن جهود اللغويين في المعنى الوظيفي، ثم بيَّنت المعاني المحدِّدة لإعراب الجملة، وتلا ذلك بيان التداخل الحاصل بين الجملتين البدليّة والتفسيريّة من خلال ذكر الأنماط المكوّنة لكلا الوظيفتين، وحصر أوجه التداخل بينهما، ثم ختمت البحث بخاتمة بيَّنت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا. أسأل الله السداد والتوفيق، والله مولانا.

تعريف (تداخل المعنى الوظيفي):

١ – معنى (التداخل):

التَّداخُلُ: مصدرٌقياسيٌّ للفعل الخماسيّ (تَدَاخَل)، وتَداخُل الأمورِ تشابُهها والتباسُها ودخولُ بعضِها في بعض (ابن منظور: ٢٤٣/١١). قال الجرجاني: «التداخل عبارة عن دخول شيء في شيء آخر بلا زيادة حجم ومقدار» (الجرجاني ١٩٨٥: ٥٦).

٢ – معنى (المعنى):

المعنى: هو المَقْصَد والفَحْوى، ومعنى الكلام أي مَقْصَدُه وفَحْواه، وقد بيّن اللغويون أنَّ المعنى والتفسير والتأويل واحدٌ (الجوهري ١٩٩٠: ٢٤٤٠/٦) و(ابن منظور: ١٠٦/١٥).

والمعنى عند النحاة: مجموعة من المقاصِدالتي تؤديها المباني التي تشتمل عليهامن خلال السياق، وهي إما وظيفيّة كالمعنى الصوتي والصرفي والتركيبي، وإما غير وظيفيّة كالمعنى المعجمي والدلالي، وغيرها (تمام حسان ١٩٩٤: ٣٨ - ٣٩ ، ١٤٢٨: ١٥١).

٣ – معنى (الوظيفي):

الوظيفة لغةً: ما يُقدَّر للشيء في كل يوم من رزقٍ أو طعام أو عَلَفٍ أو شَرَابٍ، وجمعها (الوَظائِف) و(الوُظُف) و(ابن منظور: ٣٥٨/٩) .

والوظيفة في الاصطلاحهي الأثر الذي يظهرُ على الصورة الكلاميّة في الجملة المكتوبة أو المنطُوقة في سِياقاتِها، مما يُساعد على فَهم مُعيّن. فالمعاني في النّظام النّحوي مثلاً هي في الحقيقة وظيفة تؤديها المباني التي تشتمل عليها، وتُبْنى منها، فالمَعْنى وظيفة المَبْنى، فمعنى الفاعليّة هو وظيفة الاسم المرفوع، ومعنى المفعوليّة هو وظيفة الاسم المنصوب، ومعنى البدليّة متعدّد الوظيفة بحسب المُبدل منه، لذا فقد سمّى الباحثون هذا المعنى بـ (المعنى الوظيفي)(Functional Meaning) (تمام حسان ١٩٩٤: ٣٩).

والوظيفيّة خاصّة بأصوات اللغة، وصيغها الصرفيّة، وتراكيبها النحويّة، فالضمّة في (الفاعل) مثلاً وظيفة تؤدي معنى الفاعليّة، وصيغة (تَفَاعَل) مثلاً وظيفة تؤدي معنى المشاركة، وصوت (الحاء) مثلاً وظيفة تؤدي بوجودها تمام معنى اللفظة (انظر في هذا الموضوع تمام حسان ١٩٩٤: ٣١ ومابعدها).

ويضع اللغويون بإزاء المعنى الوظيفي اثنين من المعاني، هما:

١ - المعنى المعجمي(Lexical meaning)، وهو ما تدل عليه الكلمة المفردة، كما هو واضح في المعاجم.

٢ - المعنى الدلالي أو المقامي (Semantic meaning)، وهو ما يدل عليه المقام وتركيب الجملة أو السياق، لا الكلمة المفردة (تمام حسان ١٩٩٤ : ٣٩).

أمَّا تداخل المعنى الوظيفي- كما أراه - فهو إلزامُ بابين نحويَّين أو صرفيَّين معنىً وظيفيّ واحد، مما يجعلنا لا نَجزمُ بإلحاق الكلمة بباب نحويٍّ مُعَيَّن في تركيب ما، حيثُ تدْخل الوظيفة في نقطة التقاء مع وظيفة أُخرى، فَتَصدُقُ وظيفتين على اللفظة أو الجملة على حدٍّ سواء؛ لضعف نقاط التمايز بينهما، وعدم وجود ما يُعضِّد وظيفة على أُخرى كالإعراب أو البنية الصرفيّة أو بعض ٢ - الشروط الموقعيّة والشكليّة وغيرها.

والتداخل شيءٌ، والتعدّد شيءٌ آخر، **فتعدد المعنى الوظيفي** هو جواز إعطاء الكلمة أو الجملة أكثر من وظيفة، صرفيّة أو تركيبيّة، بناءً على الخلاف في فهم معناها، سواءٌ أكان ذلك في سياق واحد أم في سياقات متعددة.

ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ فَٱخۡتَلَفَ ٱلۡأَحۡزَابُ مِنۢ بَيۡنِهِمۡۖ فَوَيۡلٞ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن مَّشۡهَدِ يَوۡمٍ عَظِيمٍ ﴾[مريم: ٣٧]. فلفظة (مَشْهَد) في الآية الكريمة على وزن (مَفْعَل)، وصيغة (مَفْعل) تشترك في عددٍ من المعاني الوظيفية الصرفيّة، ومن هنا فقد نصّ المفسرون على احتمال المعاني الآتية:

١ - أن تكون مصدراً ميميًّا، فيكون المعنى: فويلٌ لهم من شهود هذا اليوم.

٢ - أن تكون اسم مكان، فيكون المعنى: فويلٌ لهم من مكان الشهود ، وهو الموقف .

٣ - أن تكون اسم زمان ، فيكون المعنى: فويلٌ لهم من وقت الشهود (أبو حيان الأندلسي ١٤١٣ : ٦/ ١٨٠).

ففي الآية السابقة تعددٌ في المعنى الوظيفي الصرفي؛ إذ أدّت صيغةٌ واحدةٌ معانيَ مُتعددة .

وأما **مثال** التعدد في المعنى الوظيفي التركيبي، فنحو قوله تعالى:﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾[الأعلى: ١]، فكلمة (الأعلى) نص المفسرون على احتمالها إعرابين:

١ - أنْ تكون نعتاً لـ (اسمَ) فتكون في محل نصبٍ.

٢ - أن تكون نعتاً لـ (رب) فيكون في محلّ جرّ (أبو حيان الأندلسي ١٤١٣ : ٨/ ٤٥٣).

والمثالان السابقان يُعطيان فكرة واضحة عن التعدد الوظيفي في سياقٍ واحد، ولا ريب أنّ التَّعدد الوظيفي في السياقات المختلفة أَجْلى وأوضح، فـ (ما) مثلاً مبنى صرفيّ يتسم بالتعدد والاحتمال في المعنى، فهو يُعبِّر عن أكثر من معنى، ويحدد معناه السياق الذي وُجدت فيه.

فـ (ما) تكون استفهاميّة، نحو: ما عندكَ؟، وتكون موصوليّة، نحو: يعجبني ما فعلتَ، وتكون شرطيّة، نحو: ما تفعلْ من خيرٍ تجدْه، وتكون نافية، نحو: ما جاءنا أحدٌ، وتكون نافية عاملة عمل ليس، نحو: ما هذا بشراً، وتكون تعجبيّة، نحو: ما أجملَ عليًّا! وتكون غير ذلك مما فصَّله النحاة في كتبهم، إضافة إلى أنها قد تعطي في سياق واحد معاني متعددة، والذي يُحدِّدُ المعنى الوظيفي لكل ذلك القرائنُ السياقيّة.

وقد اجتهد د. تمام حسّان في بيان ظاهرة تعدد المعنى الوظيفي، وركَّز على التعدد في السياقاتالمختلفة، وبيان ما قد يُتوهّم من معنى وما يدفع ذلك (تمام حسان

١٤٢٨: ١٨٦ ومابعدها)، ولم يحفل كثيراً ببيان التعدّد في السياق الواحد، وقد مثَّل للتعدّد بأمثلة عديدة ومتنوّعة، فممّا مثَّل به: المصدر؛ إذ يكون نائباً عن الفعل في نحو: ضرباً زيداً، ومؤكداً للفعل في نحو: ضربته ضرباً، ومبيّناً لسببه في نحو: ضربته تأديباً، ونائباً عن اسم المفعول في نحو: بدمٍ كذبٍ، ونائباً عن اسم الفاعل في نحو: أصبح ماؤُكم غوراً، ويكون ظرفاً في نحو: آتيكَ طلوع الشمس. والذي يحدّد المعنى الوظيفي في كل حالة هي القرائن السياقيّة (تمام حسان ١٩٩٤: ١٦٣ - ١٦٤) . كما مثَّل له أيضاً في مباني الجمل، فمَبْنى الجملة المثبتة مثلاً يكون للإثبات نحو: قام محمّدٌ، ويكون للدعاء نحو: رحمه الله، ويكون لصلة الموصول نحو: أكرمت مَنْ زارني، ويكون صفة لموصوف نحو: أكرمتُ رجلاً ذهب متأخراً، وخبراً للمبتدأ نحو: محمّد جاء .. وغير ذلك . فالمبنَى الواحد متعدِّد المعنى ومحتمل لكل معنًى مما نُسب إليه وهو في خارج السياق، أمّا إذا تحقق المبنى بعلامة في سياقٍ ما فإنّ العلامة لا تُفيد إلا معنًى واحداً تحدده القرائن اللفظيّة والمعنوية والحالية (تمام حسان ١٩٩٤: ١٦٥).

وقد أرجع د. تمام حسّان تعدد احتمالات المعنى إلى عدم التوازي بين المعاني التي تَسعى اللغة إلى التعبير عنها، والمباني التي تشتمل عليها اللغة لأداء هذا التعبير، فالمعاني لا حدود لها ولا يُمكنُ إحصاؤها، ولكنّ المباني محدودة العَدد (تمام حسان ١٤٢٨: ١٨٥).

وهكذا نجد أنّ تعدّد المعنى الوظيفي هو نوع من التنويع في فَهم الصيغ أو التراكيب، بينما التداخل– كما سيأتي – نوع من الاتحاد في المعنى مع اختلاف الوظيفة، مما يُؤدي تداخلاً في المعنى الوظيفي.

مُحدِّدات الوظيفة النحويّة:

منذ بدء التأليف النّحوي والنحاة لم يألوا جهدا في بيان الوظائف النّحوية، وما يُحدّد هذه الوظائف من عناصر لغويّة، وقد جعل النّحاة الأوائل الإعراب محوراً رئيساً لبيان المعنى الوظيفي، ومُنبئاً بدلالات ذلك المعنى، ويتضح ذلك بجلاء بقول الزجّاجي (ت٣٣٩هـ): «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: (ضَربَ زيدٌ عمراً» فدَلّوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له، وبنصب (عمرو) على أنّ الفعل واقع به ... » (الزجاجي ١٣٩٩: ٦٩). ولم يكُن هناك خلاف يُذكر حول محوريّة الإعراب في دلالته على المعنى الوظيفي، غير أنّ هذا لم يمنع النّحاة في كلِّ بابٍ نحويٍّ أن يُبيّنوا ما يدخُل فيه وما يخْرُج منه، ولْنأخذ على ذلك مثالاً من كتاب أوضح المسالك لابن هشام (ت ٧٦١هـ) من باب الحال، فقد بيّن ابن هشام حدّ الحال بأنه «وصف، فضلة، مذكور لبيان الهيئة». ونلاحظ أنَّ الحد شمل مكوّنات المعنى الوظيفي (الحال)، فهو (وصفٌ) أي: مشتق، وليس بمصدرٍ ولا فعلٍ، وهو (فضلة) أي: ليس جزءاً من طرفي الإسناد، فهو معنى خارج عن المسند والمسند إليه، أي: المبتدأ والخبر أو الفعل والفاعل، كما أنّه يُؤدّي وظيفة (بيان الهيئة) أي: بيان الحالة أو الكيفيّة لصاحب الحال عند

صدور الفعل، ثم بيّن أنّ العلامة (الحالة الإعرابية) لهذا المعنى هي النَّصب.

وقد تابع ابن هشام – بعد تعريفه – في بيان ما يُخْرِجُه التعريف فقال: « وخرج بذكر (الوصف) نحو: (القَهْقَرى) في (رَجعْتُ القَهْقرى) »؛ لأن (القهقرى) ليس بمشتق بل مصدر. وقال: « وبذكر (الفضلة) الخَبر في نحو: (زيدٌ ضاحكٌ) » وقال: « وبالباقي التمييزُ في نحو: (لله درّه فارساً)، والنَّعتُ في نحو: (جاءني رجلٌ راكبٌ) » وعلَّل ابنُ هشام خروجهما فقال: « فإنّ ذِكْرَ التمييز لبيان جِنس المُتَعجَّب منه، وذكر النعت لتخصيص المنعوت، وإنّما وقع بيان الهيئة ضِمناً لا قَصْداً» (ابن هشام: ٢٩٣/٢ ومابعدها). وهكذا نرى أنّ ابن هشام قد أوضح كلّ ما يتعلّق بالحال كمعنى يؤدي وظيفة في الكلام، كما بيّن كذلك ما لا يدخل في هذا المعنى من عناصر لغويّة، وبمتابعة القراءة في هذا الباب سنجد أنه حاول بشكل حثيث أن يَفصِل هذا الباب عن غيره، ولا ريب أنّ العلامة الإعرابية عند النحاة تحمل خلْف طيّاتها طاقاتٍ تُنْبئ وتبيّن تلكم المعاني، ولعلّنا نقول هي الختم الذي يَسِم المعنى الوظيفي بوَسْم ما.

وهكذا تتشكل المعادلة عند النحاة على النحو الآتي:

(معنى الباب + الموقع + الصيغة + العلامة =**المعنى الوظيفي**).

مثال: (بيان الهيئة + ليس طرفاً للإسناد + مشتق + النصب =**الحال**).

أمّا **الرمَّاني** (ت ٣٨٤هـ) فقد حصر المعاني التي يحتاج النحويّ في رسالته الموسومة بـ(الحدود في النحو)، فقال: «باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو، وهي: القياس، والبرهان، والبيان، والحكم، والعلّة، والاسم، والفعل، والحرف، والإعراب، والبناء، والتغيير، والتصريف، والغرض، والسبب، والمعرفة، والنكرة، والمفرد، والجملة، والتثنية، والجمع، والمرفوع، والمنصوب، والمجرور، والتوابع، والصفة، والبدل، والنَّسق، والحال، والتمييز، والإضافة، والمصدر، والاشتقاق، والمظهر، والمضمر، والفائدة، والعامل، والحذف، والذكر، والمركّب، والمُقَيَّد، والاستثناء، والحقيقة، والمجاز، والجنس، والنوع، والقوّة، والضَّعف، والتَّخفيف، والترخيم، والمقصور، والممدود، والمذكر، والمؤنث، والنظير، والنقيض، والتقدير، والتحقيق، والأصل، والفرع، والمُطَّرد، والنادر، والخبر، والاستفهام، والجزاء، والجواب، والمستقيم، والمحال، والعارض، واللازم ، والضرورة، والمعنى ، واللفظ ، والكلام، والغرض، والداعي، والصَّارف، والاستعارة، والحقيقة، والمادة، والمرتبة، والمناسبة، والخاصّة، والغني، والمحتاج، والعظيم، والحقير، والحادث، وثَمَّ حدود باب الموصولات» (الرماني ١٤١٦، المورد، مج٢١، ٢٣: ٣٧). وهذا الذي ذكره الرّماني يدلّ دلالة جليّة على أنّ النحاة أدركوا أنّ (الوظيفة النحويّة) لا تتشكل إلا بمجموعة من العناصر، يكون من خلالها التحديد الأمثل لهذه الوظيفة، فمما ذكره نجد أنّ بعضه يتعلّق بالصيغة مثل: (الاسم والفعل والحرف، والمصدر والمشتق)، وبعضه يتعلّق في الوظيفة ذاتها، مثل: (التوابع والصفة والبدل والنَّسق والحال والتمييز والإضافة). ولستُ أزعُمُ أنّ الرُّماني في رسالته هذه كان يرغب في تحديد كل

وظيفة نحويّة ومكوناتها بدقّة، إلا أنّه – بلا شك – قد جمعَ كثيراً مما يحتاجه النحو من عناصر مكوّنة لهذه الوظائف، ودخول كثيرٍ من المصطلحات المنطقيّة لا يُقلّل من قيمة هذه المكوّنات؛ إذ النحو في نظر النحاة منطقٌ لغويّ (التوحيدي ١٩٩٢: ١٧١).

ورفض **إبراهيم مصطفى**– كما فهم من النّحاة – أن يكون (الإعراب) هو محور المعنى، وأكّد أنّ المعنى النحوي يتشكّل من عناصر عدّة، فقال: « ...، وذلك أنّ لكلّ كلمة وهي منفردة معنى خاصًّا تتكفّل اللغة ببيانه، وللكلمات مركبةً معنى، هو صورة لما في أنفسنا، ولِما نَقْصد أنْ نُعبِّر عنه ونؤدّيه إلى الناس. وتأليف الكلمات في كلّ لُغةٍ يجري على نظام خاصّ بها، لا تكون العبارات مفهومةً ولا مصوّرة لما يراد حتى تجري عليه، ولا تزيغ عنه. والقوانين التي تمثّل هذا النِّظام وتحدِّده تستقرّ في نفوس المتكلّمين وملكاتهم، وعنها يصدر الكلام، فإذا كُشِفَت وَوُضِعت ودُوِّنَت فهي علم النحو» (إبراهيم مصطفى ١٩٩٢: ٢). أمّا **د. محمد حماسة عبد اللطيف** فيرى أنّ الذي يُحدِّد المعنى الوظيفي في العربية – شأنها شأن أيّ لغة – جانبان مزدوجان، أحدهما: معنى العلاقات بين الوظائف النحويّة بشُرُوطها، والآخر: اختيار المفردات التي تَشْغَلُ هذه الوظائف معاً.

أما العلاقات القائمة بين الوظائف، أو البنية الأساسيّة للجملة فهي الصورة التجريديّة لتركيب الجملة، كـ (الفعل + الفاعل) و (المبتدأ + الخبر)، وقد يكون بعضها مشروطاً بشروطٍ دلاليّة مُعيّنة ليصحّ وضعه في هذه الوظيفة، مع شروط البنية الأساسيّة من الصيغة والرتبة والورود النّحوي والعلامة الإعرابية وغيرها، كاشتراط أن يكون الفاعل اسماً والحال مشتقاً والتمييز جامداً، فهذه شروط تتعلق بالصيغة، وأما اشتراط الفعل أن يكون بعد الفاعل، وخبر (إنّ) بعد اسمها، فهذه الرتبة، واشتراط أن يكون التمييز بمعنى (مِنْ) واشتراط أن يكون الظرف متضمناً معنى (في) فهذه شروط معنويّة. أما الجانب الآخر فهو اختيار الكلمة المنطوقة التي تشغل الوظيفة النحويّة لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحويّة مُعيّنة مع كلمة أُخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة. وفي كلّ لغة قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كل متكلم مزوداً بها، وبناء على هذا الاختيار الذي تتوقف عليه الوظائف النحويّة تتحقق درجات الصحّة النحويّة، إذ بعض الكلمات أكثر استجابة لكلمات أخرى من غيرها، فإذا قلنا مثلاً: (طار الطائر) فإنّ هذه الجملة أصحّ من (طار القلبُ)؛ لأنّ (طار) إحدى خصائص (الطائر) (محمد حماسة ١٤٢٠: ٤٧- ٥٠).

ويرى **د. تمام حسّان** أنّ النظام النَّحوي للغة يتكوّن من عناصر متعددة، تُعرف من خلالها وظيفته، وهذه العناصر هي على النحو الآتي:

١ –مجموعة من المعاني النَّحويّة الخاصّةِ؛ فإنّ لكل بابٍ من أبواب النحو معنى خاصًّا يندرج تحته، كالفاعليّة والمفعوليّة والخبريّة والبدليّة والحاليّة والابتدائيّة، ونحو ذلك. أو العامّةِ، كالخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد والأمر والنهي والاستفهام والدعاء والتمني والشرط والقسم والمدح والذم.

٢ – مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني النحويّة الخاصّة، تُسمّى (القرائن المعنويّة)، التي يكون

من خلالها بيان المعنى المراد من الكلام، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعيّة، ونحو ذلك.

٣ – مجموعة من المباني الصرفيّة، تُقدّمإلى علم النحو، لتكون صالحة للتعبير عن معاني الأبواب والتعبير عن العلاقات المختلفة، فمثلاً: مباني المصادر تخصّ المفعول المطلق، بينما المشتقات مما يخصّ الحال، والجوامد للتمييز، وهكذا .

٤ –القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق، وبين بقيّة أفراده، فالخبر يقابله الإنشاء، والمدح يقابله الذم، والمتقدم رتبة يقابله المتأخر رتبة، والاسم المرفوع يقابله الاسم المنصوب، والمتعدي يقابله اللازم، والمصدر يقابله المشتق، وهكذا (تمام حسان ١٩٩٤: ٣٦- ٣٧) .

والمعاني في النظام النّحوي هي في الحقيقة وظيفة تؤدّيها المباني التي تشتمل عليها، وتُبْنى منها، فالمعْنَى وظيفة المبْنَى ، فمعنى الفاعليّة هو وظيفة الاسم المرفوع، ومعنى المفعوليّة هو وظيفة الاسم المنصوب، ومعنى البدليّة متعدّد الوظيفة بحسب المُبْدل منه، ويضع اللغويون بإزاء المعنى الوظيفي اثنين من المعاني، هما: المعنى المعجمي، وهو ما تدلّ عليه الكلمة المفردة، كما هو واضح في المعاجم. والمعنى الدلالي أو المقامي، وهو ما يدلّ عليه المقام وتركيب الجملة أو السياق، لا الكلمة المفردة (تمام حسان ١٩٩٤: ٣٩) .

وحاصل جمع المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي لا يُعطي أكثر من المعنى اللفظي للسياق، أو ظاهر النص، ولا يزال السياق بعد الوصول إلى هذا المعنى اللفظي بحاجة إلى (معنى المقام)، الذي هو حصيلة الظروف الواردة في السياق طبيعية أو اجتماعيّة أو غير ذلك، وما يحمله من قرائن حاليّة؛ ولذا لا يكفي لفهم لغة ما أن نَعرف نظامها الصوتي، فقد نستطيع قراءة الحروف ولكننا لا نستطيع معرفة المعنى والمفهوم، بل لا يكفي كذلك أن نعرف النظام الصرفي أو النحوي لهذه اللغة لنفهم تلك اللغة، بل لا يكفي أن نفهم المعنى المعجمي لحشدٍ كبيرٍ من كلمات لغة ما أيضاً لكي نفهم المعنى فهماً كاملاً ما دام المقام غير مفهوم، ولذا فإنّ تضافر المعاني السابقة هي التي تُعطي فهماً دقيقاً واضحاً للغة(تمام حسان ١٩٩٤: ٤١). وهكذا نرى من خلال استعراضنا لأقوال جمع من اللغويين القدامى والمحدثين اتفاقهم على أنّ النِّظام النحوي للغة يتكون من عناصر متعدّدة، يُحدد من خلالها وظيفة كل كلمة في تركيبها، وسياقها، ولا بدّ أنْ أضيفَ هنا بأنّ ذلك ينطبق على ما يُعْرف بـ (الجمل) التي لها محلّ من الإعراب أو التي ليس لها محلّ من الإعراب عند النّحاة ، فهذه الجمل تقوم بوظيفة من خلال التراكيب المكوّنة منها، وإنْ لم يتوافر فيها عددٌ من العناصر المُكوِّنة للمفردات كالصيغة والعلامة الإعرابية ونحوها .

مظاهر التداخل بين الجملة البدليّة والجملة التفسيريّة:

تَتَّسم العناصر المُحدّدة لوظائف الجمل عند النُّحاة بقلّتها مقارنة بالكلمات المفردة، فإذا كُنَّا قد قررنا أنّ المعادلة القائمة في تحديد المعنى الوظيفي هي (معنى الباب + الموقع + الصيغة + العلامة =المعنى **الوظيفي**)، فإنّ المعادلة هذه سيسقط نصف أركانها في بيان المعنى

الوظيفي للجملة، فلن يكون في الجملة صيغة مُحَدّدة، ولن يكون أيضاً علامة ظاهرة، وسيكون المعنى الوظيفي مرهوناً تحديدُه بالمعنى العام للباب النحويّ المقرّر لأداء وظيفة ما، إضافة إلى شروط أُخرى قد تكون موجودة في بيان المعاني الوظيفيّة لبعض الجمل أولاً، كالربط، والتعريف أو التنكير . ولْنأخذ مثالاً على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُواْ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِيَّ يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا ﴾[الأحزاب: ١٣] .

فجملة (يَقُولون إنّ بيوتنا عورةً) تحتمل إعرابين:

الأول: أنْ تكون مُبَيِّنة لهيئة الفريق حال استئذانهم، أي: يستأذن هؤلاء قائلين إنّ بيوتنا عورة، وعندها تكون في محلّ نصب حال.

الثاني: أن تكون مفسِّرة لـ (الاستئذان) ، وعندها تكون لا محلّ لها من الإعراب (العُكبري: ١٠٥٣/٢ ،أبو حيان الأندلسي ١٤١٣ : ٢١٢/٧) .

وليس هناك ما يَدْفَع لترجيح رأي على آخر سوى المعنى المفهوم من الجملة، فليس هناك صيغة محددَّة للجملة الحاليّة، كما أنّه ليس هناك صيغة محدّدة للجملة التفسيريّة، وما يُشترط للجملة الحاليّة يمكن في هذا السياق انطباقه على الجملة التفسيريّة؛ إذ يَشترط النّحاةُ أنْ يكون صاحب الحال معرفة أو نكرة مخصّصة، كما في الآية هنا، فـ (فريق) نكرة خُصِّصت بأنّها (منهم)، كما يُشترط الربط بالواو أو بالضمير، وفي (يقولون) كان الرابط هو الضمير، وكلا هذين الشرطين لا يُخصِّص قوله تعالى: (يقولون: إنّ بيوتنا عورة) بباب دون آخر، والعلامة الإعرابيّة لا تظْهرُ في الجمل، وتقديرُها من المكمِّلات النحويّة التي لا تُفيد المتحدِّث باللغة شيئاً، وهنا لم يبقَ أمامنا سوى اللجوء إلى معنى السياق فحسب، والمعنى يحتمل الوجهين المذكورين.

ومن هنا كثُر الخلاف في تحديد المعنى الوظيفي للجملة أكثر منه في المفرد ، والخلاف على نوعين: نوع يدخُل ضمن التعدّد والاحتماليّة ، ونوع يدخُل ضمن التداخل التام في المعاني ، وهذا غير مقتصرٍ على الجملة بل وقع لدى النحاة في المُفرد كذلك.

فمما وقع فيه التداخل بين النُّحاة في المُفرد هو التداخل بين العطف بالواو والمفعول معه ، فنحو: (جاء محمدٌ وعليٌّ) يجوز أن نرفع (عليّ) على أنّه اسم معطوف على (محمد)، ويجوز أنْ ننصبه على أنّه مفعول معه ، ولو دقَّقْنا بين المعنيين الوظيفيين للعطف والمعيّة لرأينا أنّ (العطف) يعني المشاركة بعامّة ، والمعيّة تعني المشاركة بعامّة أيضاً ، ومن هنا فليس لي أنْ أجزم بإلحاق (عليّ) في باب نحويّ واحد ، على أنّ النّحاة عندما رجحوا إلحاق (عليّ) في مثل هذا الأسلوب بباب العطف لم يلجؤوا للمعنى بل قالوا: « لأنهالأصل ، وقد أمكن بلا ضعفٍ »(ابن هشام: ٢٤٣/٢).

كما وقع التداخل أيضاً بين البدل وعطف البيان ، حتى قال ابن هشام: « ويصحّ في عطف البيان أنْ يُعربَ بدلَ كلٍّ من كل إلا إن امتنع الاستغناء عنه» (ابن هشام: ٢٤٩/٣)، وزاد الرضي فقال: «وأنا إلى الآن لم يَظهَر لي فرقٌ جليٌّ بين بدل الكل من كل وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه» (الرضي ١٩٩٦ : ٣٧٩/٢، الصبّان: ١٢٩/٣).

وما يَعنيه الرضي بعدم ظهور الفرق بين البابين النحويين ليس إلا صورةً من صُور التداخل الوظيفي بين البابين النحويين .

وقد وقع التداخل أيضاً في الجملة ، وقد عقدتُ في هذا البحث مقارنةً بين المعاني التي تؤديها الجملة البدليّة والمعاني التي تؤديها الجملة التفسيريّة، فبيّنت بداءةً أنماط كلّ أسلوب، مع التمثيل على كل نمطٍ بأمثلة تُبيّن ذلك المعنى، ثم بيّنت المعاني الدّالة على وظيفتي التفسيريّة والبدليّة، ونقاط التداخل والتخالف بينهما، وفيما يلي عرض لذلك.

أنماط الجملة البدليّة:

يُعَدّ البدلُ من حيث الحكم الإعرابي أحد التوابع ، فهو يتبع المُبْدَل منه في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً ، سواءٌ أكان البدل مفرداً أم جملة ، وإن كان البدلُ جملةً ولم يكن له محل من الإعراب لم يكن لجملة البدل محل من الإعراب أيضاً .

والبدل عند النحويين أنواع كثيرة، ولعلّ أكثرها وروداً في الشواهد العربية، ثلاثة أنواع:

١- بدل الكل من الكل: هو الذي يكون الاسم الثاني فيه عين الاسم الأول، ويسمى كذلك بدل المطابق، أو بدل موافق من موافق، أوبدل الشيء من الشيء (أبوحيان ١٤١٨: ١٩٦٤/٥)، مثل: الطالب خالدٌ طالبٌ مستقيمٌ .

٢- بدل بعض من كل: هو الذي يكون الاسمُ الثاني فيه جزءاً من الاسم الأول، مثل: حفظت القرآن نصفه.

٣- بدل الاشتمال: هو الذي يكون فيه الاسم الثاني دالًّا على صفة من صفات الاسم الأول، مثل: سرتني الزهرةُ أريحُها.

(الزمخشري: ١٢١ ، ابن مالك ١٤١٠: ٣٢٩/٣ – ٣٣٠، وأبو حيان ١٤١٨: ١٩٦٤/٥).

أمّا مجيء الجملة بدلاً ففيه خلاف بين النّحويين، وعمّم ابن هشام في نسبة المانعين لهذا الأسلوب فقال: «ولم يُثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملةً » (ابن هشام: ١٢٤/٥). وقد ردّ عليه الدماميني ذلك بعد إيراده عدداً من شواهد الجملة البدلية لدى العلماء فقال: « ولم أرَ من انتقد ذلك بأنّه خلاف مذهب الجمهور، فينبغي تحرير النقل في ذلك »(الشُّمني: ١٣٠/٢) .

وقد تعقَّب الشُّمني الدماميني فقال فيه وفيماأورده من شواهد: «وأقول: الذين أثبتوا في الآية البدل هم البيانيون، أثبتوا في الآية بدل البعض وفي البيت بدل الاشتمال، وهم بالنسبة إلى باقي النحاة خلاف الجمهور. وفي حاشية التفتازاني عند قول صاحب الكشاف: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ بدل من ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ ثم الظاهر أنّه بمنزلة بدل الكل، وأرباب البيان لا يقولون بذلك في الجمل التي لا محل لها، ويَعْنُون بما لا محلّ له ما لا يكون خبراً أو صفة أو حالاً، وإن كان في موضع المفعول للقول»(الشُّمني: ١٣٠/٢). كما أنّ ابن هشام قال في موضع آخر،في تعداده للجمل التي لا محل لها من الإعراب، في الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل، فذكر أن ذلك يقع في بابي النَّسق والبدل خاصّة، وقد

شرط للبدل «كون الثانية أَوْفى من الأولى بتأدية المعنى المراد». ثم مثَّل لها ببعض الشواهد مما سنورده لاحقاً (ابن هشام: ٢٣٤/٥).

وقال في مَن مَنع مجيء الجملة الاسمية بدلاً من الجملة الفعليّة: « ولم يقم دليلٌ على امتناع ذلك »(ابن هشام: ٢٣٥/٦). وفي هذا تناقض بين أقوال ابن هشام. وقد أجاز ابن جني والزمخشري وابن مالك (ابن مالك ١٤١٠: ٣٣٩/٣) وغيرهم (الأزهري ١٤٢١: ٢٠٠/٢، والصبان: ١٩٤/٣) أن تبدَل الجملة من المفرد (السيوطي ١٩٩٨: ١٥٤/٣)، كما أنَ بعضهم خصّ جواز إبدال الجملة من الجملة باتفاقهما في المعنى (أبوحيان ١٤١٨: ١٩٧٢/٥). وقد بيّن الشيخ خالد الأزهري أنّ الجملة تبدل من الجملة بدل بعض واشتمال وغلط، ولا تبدل بدل كلٍّ، ونحو: (قعدتُ جلستُ في دارِ زيدٍ) فإنه عنده توكيد، كما بيّن أن الجملة تُبدل من المفرد بدل كل وبعض واشتمال وغلط (الأزهري ١٤٢١: ٢٠٠/٢ – ٢٠١، والبغدادي ١٤١٨: ٢٠٨/٥) . وسواءٌ أقرّ النُّحاة نظريًّا بوقوع البدل جملة أو لم يقرّوا ذلك إلا أنهم من حيث التطبيق قد أثبتوا في كثير من الشواهد وقوعَ الجملة بدلاً. والقسمة العقليّة تقتضي الأنماط الآتية:

١- بدل الجملة الاسمية من الجملة الاسميّة.
٢- بدل الجملة الاسمية من الجملة الفعلية.
٣- بدل الجملة الاسمية من المفرد.
٤- بدل الجملة الفعليّة من الجملة الفعلية.
٥- بدل الجملة الفعليّة من الجملة الاسميّة.
٦- بدل الجملة الفعليّة من المفرد.

وإذا أردنا أن نجعل في كلِّ نمط مما سبق ثلاثة أنواع للبدل، وهي بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، فإنه سينتج لنا ثماني عشرة صورةً من صور الجملة البدليّة. وسأورد فيما يأتي شواهد الجملة البدليّة عند النحويين.

النمط الأول: بدل الجملة الاسمية من الجملة الاسمية:

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[المؤمنون: ١١١]. بكسرهمزة(إنَّهم)[1]. فجملة﴿إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ جملة بدلية من ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ﴾. وأُجيز فيها الاستئناف (أبو حيان ١٤١٨: ١٩٧٢/٥، والسيوطي ١٩٩٨: ١٥٣/٣).

النمط الثاني: بدل الجملة الاسمية من الجملة الفعلية:

ذكر أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[البقرة: ٢٥٣].

أنّ جملة ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾بدل من الجملة الفعليّة﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾في محلّ نصب إن كانت جملة (فضلنا) حاليّة، وفي محل رفع إن كانت جملة (فضَّلنا) خبريّة. كما أجاز أن تكون مستأنفة لا موضع لها (العكبري: ٢٠١/١) .

النمط الثالث: بدل الجملة الاسمية من المفرد:

● نحو: عرفتَ زيداً أبو من هو ؟[2].

---

(١) قراءة (إنّهم) بالكسر قراءة حمزة والكسائي، والباقون بفتحها. (ابن الجزري: ٣٢٩/٢ – ٣٣٠).

(٢) المثال في (ابن مالك ١٤١٠: ٣ / ٣٣٩).

فجملة (أبو من هو ؟) بدل من (زيداً) في محل نصب، والمعنى: عرفت زيداً أبوّته.

● ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾[الأنبياء: ٣].

فقوله: ﴿ هَلْ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾في محل نصب بدل من: ﴿ٱلنَّجْوَى ﴾(الزمخشري ١٤١٨: ١٢٦/٤، وابن مالك ١٤١٠: ٣٤٠/٣، وابن هشام ١٤٢١: ٢٣٢/٥، ١٠٦).

● وقال ابن مالك: ومنه قوله تعالى: ﴿ مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾[فصلت: ٤٣] (ابن مالك ١٤١٠: ٣٤٠/٣ ، وابن هشام ١٤٢١: ٢٣١/٥ ، والسيوطي ١٩٩٨: ١٥٤/٣). فقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾في محل نصب بدل من الموصول في قوله: ﴿مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ﴾. فيكون المعنى على ذلك: ما يقول الله لك إلا ما قد قيل.

ويرى أبو حيّان أن جملة (إنّ ربك) استئنافيّة ؛ لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة، وهو ممنوع (السيوطي ١٩٩٨: ١٥٤/٣)[٣]. فيكون المعنى على ذلك: ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفار الماضون لأنبيائهم.

● ومنه قول أبي زبيد الأسدي:

لَمّا دَنا مِنّي سمعْتُ كلامَهُ

مَنْ أنتَ لا لاقيتَ أمرَ سرور

فجملة (مَنْ أنت لا قيت أمر سرور) بدل من (كلامَه) (ابن مالك ١٤١٠: ٣ /٣٤٠).

النمط الرابع: بدل الجملة الفعلية من الجملة الفعلية:

● ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِىٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾[الشعراء: ١٣٢–١٣٤]. فجملة ﴿ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ وَجَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾ بدل لا محل لها من الإعراب، من جملة﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾[٤](البغدادي ١٤١٨: ٢٠٧/٥، وابن هشام ١٤٢١: ٢٣٤/٥، والشمني: ١٣٠/٢، والسيوطي ١٩٩٨: ١٥٣/٣).

فجملة (أمدّكم) الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقيهما فتكون داخلة في الأولى (البغدادي ١٤١٨: ٢٠٧/٥).

● ولعلّ منه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾[البقرة: ٤٩]. فالجملة الفعليّة: ﴿يُذَبِّحُونَ

(٣)وقال ابن هشام: «وجاز إسناد (يُقال) إلى الجملة كما في: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾» (ابن هشام ١٤٢١: ٥ /٢٣١ – ٢٣٢).

(٤)سها ابن هشام بجعل جملة (أمدكم) الثانية، من الجمل التابعة لجملة لها محلّ إعرابيّ.

﴿أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾، بدل من: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾(٥).

● وكقول الشاعر:

أقولُ له: ارْحلِ لا تُقيمنَّ عندنا

وإلا فكنْ في السّرِّ والجهر مسلما

فجملة (لا تُقيمنَّ عندنا) بدل (ابن هشام ١٤٢١: ٢٣٥/٥، والشمني: ١٣٠/٢، والبغدادي ١٤١٨: ٢٠٨/٥) من جملة مقول القول (ارحلْ) في محل نصب؛ لما بينهما من الملابسة اللزومية، وليس توكيداً له لاختلاف لفظيهما (البغدادي ١٤١٨: ٢٠٨/٥).

● ومن أمثلته: أعطيتك ريالاً، أعطيتك خيراً وفيراً.

جملة (أعطيتك خيراً) بدل من (أعطيتك ريالاً) لا محل لها من الإعراب.

● وقد مثَّل الشيخ خالد الأزهري لبدل الغلط من هذا النمط بنحو: قمْ اقعدْ(الأزهري ١٤٢١: ٢٠١/٢، والبغدادي ١٤١٨: ٥/ ٢٠٨).

النمط الخامس: بدل الجملة الفعلية من الجملة الاسمية:

ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾[الأعراف: ١٥٨].

فالجملة الاسمية ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ والجملة الفعلية ﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ بدلان من جملة الصلة: ﴿لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(الزمخشري ١٤١٨: ٥١٩/٢).

النمط السادس: بدل الجملة الفعليّة من المفرد:

● نحو: أريد أن أعرف أخاك، كيف يدرس ؟

فجملة (كيف يدرس؟) بدل من (أخاك) في محل نصب.

● وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[الغاشية: ١٧]. فقوله: ﴿كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ في محل جرّ بدل من: ﴿ٱلْإِبِلِ﴾.

● وقول الشاعر:

إلى الله أشكـو بالمدينـة حاجةً

وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟!

فـ (كيف يلتقيان؟) في محل نصب بدل من (حاجة). كأنه قال أشكو هاتين الحاجتين تعذرَ التقائِهما (ابن جني ١٤١٤: ١٦٦/٢، وابن مالك ١٤١٠: ٣٤٠/٣، وابن هشام ١٤٢١: ٢٣٢/٥، والسيوطي ١٩٩٨: ١٤٥/٣).

● وقول الشاعر:

لقـــد أَدْهلتني أمُّ سَعْـــد بكلمةٍ

أتصبرُ ليومِ البَيْن أم لستَ تَصْبرُ

(البيت في ابن مالك ١٤١٠: ٣٤٠/٣).

فـ (تصبرُ ليومِ البَيْن أم لستَ تَصْبرُ) في محل جرّ بدل من (كلمة).

ملحوظتان على هذه الأنماط:

الأولى: من خلال الشواهد الواردة فإنّ وقوع الجملة البدلية فعليَّة أكثر منها اسميّةً، كما أنّ وقوعها جملة من

(٥)جوّز أبو حيان أن تكون جملة (يذبحون) مما حُذف منه حرف العطف لثبوته في سورة إبراهيم: آية ٦ ، أو في موضع الحال من ضمير الرفع في (يسومونكم)، أو جملة مستأنفة. (أبو حيان ١٤١٣: ٣٥١/١ ، والألوسي: ٢٥٣/١ – ٢٥٤).

المفرد أكثر من وقوعها من الجملة، ويندرُ وقوع الاسميّة بدلاً من الفعليّة، وفي الفعليّة بدلاً من الاسميّة.

وقد ذكر عبد السلام هارون أن هذا الضرب إنما يكثر في الجملة الفعليّة (هارون ١٤٢١: ١٣٣)، وذكر ابن هشام منعَ بعض النحاة إبدالَ الجملة الاسميّة من الفعليّة ، وردّ ذلك بأنّه لم يَقم دليل على ذلك (ابن هشام ١٤٢١: ٢٣٥/٦).

الثانية: هناك فرق بين إبدال الجملة الفعلية من الجملة الفعليةوإبدال الفعل من الفعل، فإبدال الفعل من الفعل إبدال مُفرد من مُفرد، كما أنّ الفعلَ في بدل الفعل من الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظاً أو تقديراً، والجملة تتبع ما قبلها محلًّا إن كان له محل (الشاطبي ١٤٢٨: ٢٢٧/٥، والصبّان: ١٩٥/٣).

أنماط الجملة التفسيريّة:

الجملة التفسيريّة – كما قرّر النحاة – من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب (ابن هشام ١٤٢١: ١٠٦/٥).

وخالف في ذلك أبو علي الشلوبين، فرأى أنّها بحسب ما تفسِّره، فإنْ كان لما تُفسِّره محل من الإعراب كان لها محل من الإعراب، وإن لم يكنْ لما تُفَسِّره محل من الإعراب لم يكن لها محلّ من الإعراب.

فجملة (ضربته) في نحو (زيداً ضربته) جملة تفسيريّة لا محلّ لها؛ لأنها فسَّرت جملة (ضربت زيداً) وهي ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب، وجملة (يأكلُه) في قوله: (زيدٌ الخبزَ يأكلُه) جملة تفسيريّة في محل رفع؛ لأنها فسّرت جملة (يأكل الخبزَ) وهي خبريّة في محل رفع (ابن هشام ١٤٢١: ١٢٣/٥).

وقد ردّ ذلك ابن هشام بأنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسَمّى في الاصطلاح (جملة تفسيريّة) وإن حصل فيها تفسير، وقال ابن هشام أيضاً: « وكأنَّ الجملة المفسِّرة عنده عطف بيانٍ أو بدل» (ابن هشام ١٤٢١: ١٢٤/٥).

والجملة التفسيريّة نوعان، وهما على النحو الآتي:

الأول: مقترنة بحرف تفسير، وحرفا التفسير هما: (أيْ)، (أَنْ).

فالمقترنة بـ (أَيْ) كقول الشاعر:

وترمينني بالطَّرْف أي: أنتَ مذنبٌ
وتَقْلِيننني لكنّ إيّـــاكِ لا أَقْـلي

(ابن هشام ١٤٢١: ١١٢/٥).

والمقترنة بـ (أَنْ) كقوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا ﴾[المؤمنون: ٢٧].

الثاني: مجردة من حرف تفسير (ابن هشام ١٤٢١: ١١٢/٥). وهو ما سأبيّن أنماطه وأمثلته فيما يأتي؛ إذ التداخل الوظيفي لن يقع في الجمل التي تصدّرها حرفُ التفسير، إذ ستكون تفسيريّة لا غير، أما الجمل التي لم تتصدر بحرف تفسير هي التي سيقع فيها التداخل الوظيفي، والقسمة العقليّة تقتضي الأنماط الآتية:

١ - التفسير بجملة اسمية لجملة اسميّة.
٢ - التفسير بجملة اسمية لجملة فعلية.
٣ - التفسير بجملة اسمية لمفرد.
٤ - التفسيربجملة فعليّة لجملة فعلية.
٥ - التفسير بجملة فعليّة لجملة اسميّة.
٦ - التفسيربجملة فعليّة لمفرد.

ولم أجدْ شواهد، أو شواهد كثيرة على بعض هذه الأنماط، مما صرّح العلماء بأنّه جملة تفسيريّة، وإنْ كان ممكناً عقلاً وصناعةً، إذ بإمكاننا أنْ نضع الأنماط التي وُجدت في البدل في موضع التفسير، وقد عبّر بعض المفسرين عن بعض الجمل التفسيريّة، بـ (المُبيّنة)؛ بناءً على وظيفتها، كما سيأتي.

النمط الأول: التفسير بجملة اسمية لجملة فعلية:

● منه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾[المائدة: ٩].

فالجملة الاسميّة: ﴿لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَأَجۡرٌ عَظِيمٞ﴾جملة تفسيرية لا محللها منالإعراب للجملة الفعليّة: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(الزركشي: ٣٦/٣).

ورأى الزمخشري أن جملة (لهم مغفرة) إما بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله [ولعله يقصد بالبيان أنها جملة تفسيريّة] ، أو على إرادة القول بمعنى: وعدهم وقال لهم مغفرة ، على إجراء الوعد مجرى القول، أو مفعول به لـ (وعد) (الزمخشري ١٤١٨: ٢١٣/٢، وأبو السعود: ١٢/٣)، وقيل غير ذلك (الألوسي: ٨٤/٦).

● ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّا نَعۡلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾[يس: ٧٦].

فالجملة الاسميّة (إنّا نعلم ما يسرون وما يعلنون) جملة تفسيريّة جيء بها لبيان العلّة والسبب، لقوله تعالى (فلا يَحْزُنك قولهم)(الزركشي: ٣٧/٣) .

النمط الثاني: التفسير بجملة اسميّة لمفرد:

منه قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾(الأنبياء: ٣) .

فقوله: ﴿هَلۡ هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُكُمۡ﴾جملة تفسيريّة لـ﴿ٱلنَّجۡوَى﴾(ابن هشام ١٤٢١: ١٠٦/٥، ٢٣٢) .

النمط الثالث: التفسير بجملة فعليّة لجملة فعليّة:

● منه قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ نَجَّيۡنَٰكُم مِّنۡ ءَالِ فِرۡعَوۡنَ يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ وَيَسۡتَحۡيُونَ نِسَآءَكُمۡۚ وَفِي ذَٰلِكُم بَلَآءٞ مِّن رَّبِّكُمۡ عَظِيمٞ﴾[البقرة: ٤٩] . فجملة ﴿يُذَبِّحُونَ أَبۡنَآءَكُمۡ﴾ ذهب بعض النحويين إلى أنها جملة تفسيرية (الزجاج ١٤٠٨، ١٣٠/١، والزمخشري ١٤١٨: ٢٦٧/١، والزركشي: ٣٧/٣، والرازي ١٩٨١: ٧٢/١)لا محلّ لها من الإعراب لجملة ﴿يَسُومُونَكُمۡ سُوٓءَ ٱلۡعَذَابِ﴾، وذهب بعضهم إلى أنها جملة بدليّة في محلٍّ نصب (القرطبي ١٤٢٧: ٨٥/٢ ، والألوسي: ٢٥٤/١).

● ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[الأنعام: ٢٥]. قال ابن هشام: إذا قُدِّرت (إذا) غير شرطية فجملة﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾ جملة تفسيريّة لـ﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾، وإلا فهي جواب (إذا) (ابن هشام ١٤٢١: ١١٠/٥- ١١١).

وقال الزمخشري: يجوز أن تكون (حتى) جارّة، و(إذا جاؤوك) في محل جر، بمعنى: (حتى وقت مجيئهم)، و (يجادلونك) حال، وجملة (يقول الذين كفروا) تفسير لـ (يجادلونك) (الزمخشري ١٤١٨: ٢/٣٣٤).

● ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الذاريات: ١٥ – ١٧]. فجملة (كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجعون) وما بعدها، جملة تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب لجملة (كانوا قبل ذلك محسنين) ، أو في محلّ رفع بدل (الألوسي: ٢٧/٧) .

النمط الرابع: التفسير بجملة فعليّة لجملة اسميّة:

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ۖ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [ص: ٧٦]. فجملة (خلقتني من نار) جملة تفسيريّة لا محل لها من الإعراب للجملة الاسميّة (أنا خيرٌ منه).قال الزمخشري: « وقد جرت الجملة الثانية من الأولى (وهي خلقتني من نار) مجرى المعطوف عطف البيان من المعطوف عليه في البيان والإيضاح» (الزمخشري ١٤١٨: ٥/٢٨٣) .

النمط الخامس: التفسير بجملة فعليّة لمفرد:

● منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[آل عمران: ٥٩].

فجملة: ﴿خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾جملة تفسيريّة لـ﴿كَمَثَلِ ءَادَمَ﴾[٦].

● وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ﴾ [الصف: ١٠ – ١١].

فجملة: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾إلى آخرها، جملة تفسيريّة لـ﴿تِجَٰرَةٍ﴾[٧] .

● وقوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾[البقرة: ٢١٤] .

فجملة: ﴿مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾إلى آخرها، جملة تفسيريّة لـ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾[٨] .

المعاني الدالة على وظيفتي التفسيريّة والبدليّة:

عرَّف النحويون الجملة التفسيريّة بأنها الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه (ابن هشام ١٤٢١: ٥/ ١٠٦) .

وقالوا (فضلة) ليُخرجوا العُمدة من الجمل التي تفسِّر ما قبلها، كجملة الصلّة؛ فإنه يتوقف عليها المعنى وتفسِّر الاسم المبهم قبلها.

---

(٦)وقيل حاليّة . (ابن هشام ١٤٢١: ٥/ ١٠٧) .

(٧)وقيل: مستأنفة، و(تؤمنون) بمعنى: آمنوا (ابن هشام ١٤٢١: ٥/ ١٠٨).

(٨)وجوّز أبو البقاء كونها حاليّة على إضمار (قد) (ابن هشام ١٤٢١: ٥/ ١٠٩) .

كما أنّهم خصّوا بمصطلح (الجملة التفسيريّة) ما لا محل له من الإعراب فقط، فأخرجوا الجملة الحاليّة؛ إذ هي تكشف حقيقة ما قبلها، ولكن محلّها النصب، وأخرجوا الجملة البدليّة؛ إذ هي كذلك تفسِّر حقيقة ما قبلها، ولكنهاتأخذ حكم متبوعها من الإعراب وعدمه.

وهكذا نرى أنّ المعنى الذي تمثله وظيفة (الجملة التفسيريّة) هو الكشف عن معنى غامض، أو تفصيل معنى مجمل، أي: الإيضاح والبيان. مع مراعاة استبعاد أيّ جملة تؤدي وظيفة الإيضاح أو البيان أو التفسير ولا تنضبط بضوابط (الجملة التفسيرية) لدى النحاة ، من نحو الجملة المفسّرة لضمير الشأن في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص: ١]، ومن نحو الجملة المفسّرة في باب الاشتغال كقولنا: (زيداً أكرمته)، وغيرها من هذه الأساليب.

أما **البـدل** فعرَّفه النحويون بأنه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة (الأزهري ١٤٢١: ١٩٠/٢، والصبّان: ١٨٣/٣، والسيوطي ١٤٧/١٩٩٨:٣). وعبّر عنه سيبويه بقوله: « هذا بابٌ من الفعل يُسْتعمَلُ في الاسم ثم يُبْدل مكان ذلك الاسم اسمٌ آخر ، فيعمل فيه كما عمل في الأول » (سيبويه ١٩٨٨: ١٥٠/١).

وفي تعبير سيبويه إشارة إلى المعنى الوظيفي للبدل بطريقة وصفيّة، فالبدل بحسب تعبيره اسم مُبدل من اسم آخر يعمل الفعل في الثاني (البدل) كما عمل في (المبدل منه). وبحسب أمثلته فإنّ سبب إعمال الفعل في الثاني كما أُعمل في الأول لأنّ الثاني مماثلٌ للأول في المعنى أو بعضٌ منه أو مشتملٌ عليه (سيبويه ١٩٨٨: ١٥٤/١).

وعبَّر الكوفيون عن هذا المعنى الوظيفي بـ (الترجمة) و(التبيين) و(التكرير) (الأزهري ١٤٢١: ١٩٠/٢، الأشموني: ١٨٣/٣)، أي: ترجمة المُبدل منه، أو تبيين المبدل منه وإيضاحه، أو تكرير المراد من المبدل منه وإيضاحه (الصبّان: ١٨٣/٣).

وبيّن النحاة أنّ الغرض من البدل هو ذكر الاسم المقصود بعد التوطئة له، فيكون البدل بالنسبة للمبدل منه تصريحاً وإيضاحاً لما قبله؛ لتوكيد الحكم وتقريره، ومن هنا قالوا: البدل في حكم تكريرالعامل (الأزهري ١٤٢١: ١٩٠/٢).

وقد فسَّر الشاطبي قول النحويين في تعريف البدل: (المقصود بالحكم) بمعنيين:

الأول: أن يريد المتكلّم ذكر المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتي أولاً بما يَعمّه وغيره، ثم يأتي بالمخصوص قصداً للتأكيد.

والثاني: أن يريد الإبهام على المخاطب، ثم يبدو له أن يُبيّن، أو يَتوهم أن المخاطب عالم بما يريد، ثم يشكّ في علمه، فيأتي بالاسم الآخر على جهة البيان.

ولذا فإنّ (البدل) هو المقصود بالإخبار عنه في الحقيقة لا متبوعه (الشاطبي ١٤٢٨: ١٩٠/٥).

وخلاصة ما ذكره النحويون فإنّ المعاني الوظيفيّة للبدل تدور حول معنيين:

١ - البيان والإيضاح بعد الإبهام.

فعندما أقول: جاء صديقُك محمدٌ، فإنني أبيّن أنّ المقصود بـ (صديق) هو محمد لا غيره.

٢ - التأكيد.

فالبدل يَدُلّ على ما يدل عليه المبدَل منه ، بالمطابقة إن كان بدلَ الكل، وبالتضمّن إن كان بدلا لبعض، وبالالتزام إن كان بدل اشتمال (السيوطي: ٥/١٦٦٤ – ١٦٦٥، والشاطبي١٤٢٨: ٥/ ٢١٠).

وهذا جدول للفرق بين الجملة التفسيرية والبدل:

	البدل	الجملة التفسيرية
الإعراب	تابع	لا محل له
المعنى الوظيفي	▪ البيان بعد الإبهام ▪ التأكيد	▪ البيان لمعنى غامض ▪ التفصيل لمعنى مجمل
الإفراد	▪ يأتي مفرداً وجملة	▪ يأتي جملة فقط

إذن فالمعنى الأساس بين الجملتين التفسيرية والبدلية هو الإيضاح والبيان لما أُجْمِل أو غَمُض، فتأتي الجملة البدليّة أو التفسيريّة لتزيل هذا الإجمال أو الغموض وتوضحه.

وقد فَطِن عدد من النحويين لهذا التداخل الكبير بين الجملتين البدليّة والتفسيريّة، فهذا ابن هشام في ردّه على أبي علي الشلوبين الذي جعل للجملة التفسيريّة محلًّا، مخالفاً بذلك جمهور النحويين، يقول: « وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده عطفُ بيان أو بَدل »(ابن هشام ١٤٢١: ٥/١٢٣–١٢٤). وقال الألوسي في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾: إن جُملة (كانوا قليلاً من الليل ما يَهْجعون) « في محل رفع بدل من قوله تعالى (كانوا قبل ذلك محسنين) حصل بها تفسيره » (الألوسي: ٧/٢٧) . فصرّح الألوسي بأنها جملة فسَّرت ما قبلها عن أنها جملة بدليّة. ومن هذا المُنطلق وجدنا كثيراً من الشواهد ذكر النحويون فيها جواز إعراب الجملة فيها جملة بدليّة أو جملة تفسيرية ، وقد مرّ الحديث عنها في الأنماط، وسأذكر مثالاً واحداً من باب التأكيد على المسألة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾[الأنبياء: ٣]، سبق أن بيَّنا أنّ النحاة أجازوا أن تكون جملة: ﴿هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾جملة تفسيريّةل﴿النَّجْوَى﴾لا محلّ لها من الإعراب، أو جملة في محل نصب بدل (ابن هشام ١٤٢١: ٥/٢٣٢، ١٠٦).

الخاتمة:

وبعد هذا العَرض لقضية تداخل المعنى الوظيفي، وبيان مظاهره وأسبابه أخلص إلى ما يأتي:

١- بذل النّحاة جهداً عظيماً في تخليص أبواب النحو من بعضها البعض، فوضعوا لكلِّ بابٍ تعريفاً وشروطاً وما يدخُل ضمن الباب وما يخرج منه، بتحديدٍ وتفصيل منقطع النَّظير، ولعلّ هذا أبرز أسباب التداخل الوظيفي؛ إذ أوقعتهم زيادة التحديد إلى التداخل، فأخرجوا باباً من بابٍ لشروطٍ ألزموا أنفسهم بها، فلولا شرط (إلزام البدل بإحلاله موضع المبدل منه، صناعةً) لما كان وُجِد في النحو العربي ما يُسمى (عطف البيان).

٢- ليس صحيحاً ما ذكره بعض اللغويين – كإبراهيم مصطفى – من أن النّحاة قصروا جهودهم في المعنى الوظيفي على (الإعراب والعامل)، والصحيح أنّ النحاة جعلوا العامل المُؤَثِّر والإعراب الأثر، وبينهما شروطٌ

وأنواع ومعانٍ، كلّها عناصر في تشكيل المعنى الوظيفي لدى النّحاة.

٣- هناك فرقٌ بين التعدّد والتداخل في المعنى الوظيفي، فقد أفاض العلماء في (التّعدد)، ولم يتطرّقوا إلى التداخل، والتعدّد يكون في سياق واحدٍ، أو في سياقات متعددة، بينما التداخل لا يكون إلا في السياق نفسه.

٤- هناك محددات للوظائف النحويّة، بيّنها النُّحاة القدامى بشكل مفصَّل، وتابع اللغويون المحدثون في تحديد مكونات كل وظيفة من الوظائف.

٥- يقع تداخل المعنى الوظيفي في المفرد، ويقع في الجملة ، وإنْ كان وقوعه في الجملة أكثر بسبب سقوط بعض العناصر المحدّدة للمعنى الوظيفي، من الصيغة والإعراب الظاهري.

٦- يظهر التداخل الوظيفي بجلاء في بابي الجملة البدليّة والجملة التفسيريّة، فكلا البابين معقود للتبيين والإيضاح، وكون الجملة البدليّة تابعة، والتفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب فهو أمرٌ لا قيمة له من حيث المعنى .

وأُوصي في نهاية هذا البحث أن تُبحث مظاهر التداخل في المعنى الوظيفي في النحو في رسالة علميّة كوحدة متكاملة، علّ أموراً نتبيّنها غاب هذا البحث عن بيانها. والله الموفّق.

مصادر البحث:

الأزهري، خالد بن عبد الله. *التصريح بمضمون التوضيح*. تح محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ .

الألوسي، محمود. *روح المعاني*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط الرابعة، ١٤١٨هـ.

الجرجاني، علي بن محمد الشريف. *التعريفات*. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

الجزري، محمد بن محمد. *النشر في القراءات العشر*. أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. تح علي النجدي ناصف وعبد الفتاح شلبي، القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٤هـ.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. *الصَّحاح*. تح أحمد عبد الغفور عطار ، بيروت: دار العلم للملايين، ط الرابعة، ١٩٩٠م.

حسان، تمام .

اجتهادات لغوية. القاهرة: عالم الكتب، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.

اللغة العربية معناها ومبناها. المغرب: دار الثقافة، ١٩٩٤م .

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف.

ارتشاف الضرب من لسان العرب .تح د. محمد رجب عثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط الأولى، ١٤١٨هـ.

البحر المحيط. تح عادل عبد الموجود، وعلي معوّض ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٣هـ.

أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد. *المقابسات*. تح حسن السندوبي، ط الكويت: دار سعاد الصباح، ط الثانية، ١٩٩٢م.

الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. *التفسير الكبير*. بيروت: دار الفكر، ط الأولى، ١٩٨١م.

رضي الدين الأستراباذي، محمد بن الحسن، *شرح الرضي على الكافية*. تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، ط الثانية، ١٩٩٦م.

الزجّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. *معاني القرآن وإعرابه*. تحقد. عبد الجليل شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.

الزجّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق. *الإيضاح في علل النحو*. تح د. مازن المبارك، بيروت: دار النفائس، ط الثالثة، ١٣٩٩هـ.

الزركشي، محمد بن عبد الله. *البرهان في علوم القرآن*.تح محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة دار التراث.

الزمخشري، محمود بن عمر.
الكشاف. تح عادل عبد الموجود وعلي معوّض، الرياض: مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤١٨هـ.
المفصل في علم العربية. بيروت: دار الجيل، ط الثانية.

أبو السعود، محمد بن محمد. *إرشاد العقل السليم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

سيبويه، عمرو بن عثمان. *الكتاب*. تح عبد السلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط الثالثة، ١٩٨٨م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر.
الإتقان في علوم القرآن. تح مركز الدراسات القرآنية، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
همع الهوامع. تح أحمد شمس الدين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٨هـ.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية*. تح د. عبد المجيد قطامش، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.

الشّمني، أحمد بن محمد. *المنصف من الكلام على مغني ابن هشام*. مطبعة محمد أفندي مصطفى.

الصبان، محمد بن علي. *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تح طه عبد الرؤوف سعد، مصر: المكتبة التوفيقيّة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، *النحو والدلالة*. القاهرة: دار الشروق، ط الأولى، ١٤٢٠هـ.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. *التبيان في إعراب القرآن*. تح علي بن محمد البجاوي، القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

قباوة، فخر الدين. *إعراب الجمل وأشباه الجمل*. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط الثالثة، ١٤٠١هـ.

القرطبي، محمد بن أحمد. *الجامع لأحكام القرآن*. تحد. عبد اللهالتركي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٧هـ.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. *شرح التسهيل*. تح د. عبد الرحمن السيّد ود. محمد بدوي المختون، الجيزة: هجر، ط الأولى، ١٤١٠هـ.

مصطفى، إبراهيم. *إحياء النحو*. القاهرة، ط الثانية، ١٩٩٢م.

ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*، بيروت: دار صادر.

هارون، عبد السلام. *الأساليب الإنشائية في النحو العربي*. القاهرة: مكتبة الخانجي، طالخامسة، ١٤٢١هـ.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا: المكتبة العصريّة.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تح د. عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط الأولى، ١٤٢١هـ.

المجلات:

الرماني، علي بن عيسى. *"الحدود في النحو"* تحقيق بتول قاسم ناصر، مجلة المورد، تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، مج (٢٣) ع (١)، ١٤١٦هـ.

Overlapping of the functional meaning in the sentence by grammarians The apposition and the explanatory sentences are two examples

Yousef Mahmoud Fajjal

professor in Syntax and Morphology King Saud University, Riyadh

(Received 1/10/1434H; Accepted for publication 16/1/1435H)

Key words: functional meaning, function,overlapping, apposition sentence, explanatory sentence.

Abstract: Since the beginning of syntax authoring, grammarians have done a great effort to illustrate the grammatical functions, and what identifies these functions of the linguistic elements. They have tried to separate the grammatical part from its resemblance and similarities. They have explained in each section the specified meanings of the word in its linguisticsystem,and suitable structures of expressions for these sections. This study is a review of the grammarians efforts about the functional meaning showing overlapping in grammatical functions which cannot be avoided by grammarians themselves. Talking about the apposition and the explanatory sentences is a clear model to explain this phenomenon. This research has shown the efforts of grammarians and linguists in the functional meaning, it clarified what's meant by overlapping in the functional meaning, and specified meanings of sentence parsing by the former and modern grammarians. Then followed by clarifying the overlapping between the two sentences, the apposition and the explanatory through mentioning patterns consisting of two functions, and restricting overlaps between them. This research differentiate between overlapping and multiplicity of functional meaning.